الجانب الاقتصادي في العمل العربي المشترك

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

Contents

المنظمات الاقتصادية العربية المتخصصة: 3
أولاً - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية: 3
الهيكل التنظيمي لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية: 4
اقتراحات حول العمل الاقتصادي العربي المشترك: 5
ثانياً - المنظمة العربية للتنمية الزراعية: 6
ثالثاً - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك OAPEC): . 7
الأهداف الرئيسة لمنتظمة أوابك: 7
رابعاً - منظمة العمل العربية: 8
خامساً - المنظمة العربية للتنمية الإدارية: 9
سادساً - المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة - أكساد: 10
الأدوار التي تمكنت جامعة الدول العربية القيام به: 13

الجانب الاقتصادي في العمل العربي المشترك

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

مثل الجانب الاقتصادي من جوانب العمل العربي المشترك اهتماماً رئيسياً من اهتمامات جامعة الدول العربية منذ تأسيسها عبر عنه قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي في عام 1953، وكذلك إبرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في عام 1957، ثم صدور قرار إنشاء السوق العربية المشتركة في عام 1964.

تزايدت أهمية العمل الاقتصادي العربي المشترك، ويمكن القول إنها مثلت رافعة للعمل العربي المشترك وبخاصة في فترات تأزم العلاقات السياسية العربية. حيث تطرقت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي وقعت في عام 1950 إلى الجانب الاقتصادي، ودعت إلى توثيق العلاقات الاقتصادية العربية وإلى قوننتها، وتبنت من تلك الزاوية فكرة تأسيس مجلس اقتصادي يكون له دور استشاري من خلال تقديم مقترحاته لحكومات الدول العربية حول ما يراه كفيلا بتعزيز التعاون الاقتصادي العربي.

واتخذت أول قمة تعقد بالقاهرة في عام 1996 قرارا بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإسراع بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وقام المجلس بالفعل بوضع برنامج تنفيذي لإنشاء المنطقة على مدار عشر سنوات تبدأ في 1998/1/1. كما أطلق على قمة عمان في عام 2001 - وهى أول قمة دورية تنعقد إعمالا لقرار قمة القاهرة في عام 2000- وصف "القمة الاقتصادية" وتبنت هذه القمة المبادرة المصرية الخاصة بعقد أول مؤتمر اقتصادي عربي بالقاهرة في نوفمبر /تشرين الثاني 2001 تحت شعار " الارتقاء بأداء الاقتصادات العربية".

المنظمات الاقتصادية العربية المتخصصة:

أولاً - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

تأسس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بناءً على موافقة المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي في دور انعقاده الرابع بقراره رقم 85 بتاريخ 1957/6/3 وباشر المجلس عمله بتاريخ 1964/4/30، وهو الجهاز المسؤول عن إدارة اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وإخراجها إلى ارض الواقع. ومنذ نشأة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية حتى الآن قدم العديد من الإنجازات التي تهدف إلى تطبيق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية على ارض الواقع لما تتميز به هذه الاتفاقية من صيغ وأساليب تستطيع تحقيق طموح المواطن العربي. حيث اعتمدت، صيغة مرحلية متدرجة للوصول إلى هدف الوحدة الاقتصادية العربية، وحددت لذلك الوسائل والأساليب والإجراءات التي من شأنها الوصول إلى هذا الهدف وذلك من خلال:

- حق التملك والإيصاء والإرث.
- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية. وعقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال النقل والموانئ والمطارات المدنية.

ولتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية تعمل كافة الأطراف المتعاقدة على الآتي:

1- جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتوحيد التعرفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها، وتوحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها، وتوحيد أنظمة النقل والترانزيت.

2- تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات

وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص. وتلافي الازدواج الضريبي والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة.

3- تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن شروطاً متكافئة.

4- تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي.

5- تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد بها.

6- توحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية.

وتقوم الدول الأعضاء باتخاذ أية إجراءات لازمة لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، ومن الممكن التجاوز عند مبدأ التوحيد في حالات وأقطار خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية.

ويضم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عضويته عشرة دول عربية فقط من الدول الأعضاء في الجامعة هي: المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية السودان، جمهورية السودان، الجمهورية الصومال الديمقراطية، جمهورية العراق، دولة فلسطين، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، جمهورية مصر العربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية.

الهيكل التنظيمي لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

وتتكون أجهزة المنظمة: من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. والأمانة العامة. ولجنة نواب الممثلين الدائمين كلجنة تحضيرية. ولجنة نواب الممثلين الدائمين كلجنة متابعة. إضافة إلى اللجان الدائمة، واللجان الفنية.

1-المجلس: وهو الجهاز التشريعي لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ويمثل أعلى سلطة فنية ويتكون من وزراء الاقتصاد أو التجارة أو المالية في الدول العربية الأعضاء يتألف المجلس من ممثل دائم أو أكثر لكل من

الأطراف المتعاقدة، ويقوم وزراء الاقتصاد أو المالية في الدول الأعضاء بتعيين نواب للممثلين الدائمين بدرجات وظيفية لا تقل عن درجة وكيل وزارة.

2- اللجان الدائمة والمؤقتة: وهي اللجان المنبثقة عن المجلس، ويتحدد دورها في التمهيد الفني، وإعداد الدراسات الضرورية لاتخاذ المجلس لقراراته.

3- الأمانة العامة: وهي الجهاز القائم على تنفيذ ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس.

اقتراحات حول العمل الاقتصادي العربي المشترك:

ورقة عمل طرحها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على القمة العربية في عمان:

طرح مجلس الوحدة الاقتصادية التاسع للجامعة العربية ورقة عمل على مؤتمر القمة العربية بعمان تشمل اقتراحات حول العمل الاقتصادي العربي المشترك، تضمنت أربع استراتيجيات هي: [1]

1 - إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي للفترة المقبلة لابد من تحقيق مجموعة من الأهداف هي استكمال منطقة التجارة الحرة العربية وإقامة اتحاد جمركي عربي وإقامة منطقة استثمارية عربية ومنطقة تكنولوجية عربية تتضمن برنامج شبكة البحث العلمي والتكنولوجيا العربية وبرنامج تحويل الدول العربية إلى منطقة إلكترونية.

2 - إستراتيجية تفعيل السوق العربية المشتركة عن طريق توسيع العضوية للدول غير الأعضاء ودعوة الدول العربية للانضمام إلى اتفاقية السوق العربية المشتركة القائمة في نطاق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية باعتبارها الهدف الاستراتيجي للتكامل الاقتصادي العربي.

مع إمكانية تكليف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وصندوق النقد العربي لوضع آلية لتعويض الدول العربية الأقل نمواً لسرعة اندماجها في مسيرة الاقتصاد العربي.

---

[1] – مشيرة أبو غالي الشرق الأوسط عن طريق الانترنت.

3 - كيفية التعامل مع منظمة التجارة العالمية، وحذرت الإستراتيجية الثالثة من قرب موعد العمل باتفاقية منظمة التجارة العالمية وأهمية السعي لاستكمال انضمام الدول العربية إلى المنظمة وضرورة تقديم الدعم الفني للدول العربية.

4 - دعم دور القطاع الخاص في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي.

وتم التأكيد على ضرورة إعداد برنامج تفصيلي يتضمن الآليات اللازمة لتنمية التجارة العربية البينية وزيادتها من 8.5 في المائة إلى 20 في المائة خلال خمس سنوات.

ثانياً - المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

تأسست المنظمة العربية للتنمية الزراعية استناداً لموافقة مجلس جامعة الدول العربية على الاتفاقية بقراره رقم 2635 في دور انعقاده الثالث والخمسين بتاريخ 1970/3/11. وباشرت عملها في عام 1972. وتضم في عضويتها كافة الدول أعضاء جامعة الدول العربية باستثناء جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية. وتتكون أجهزة المنظمة من أ - الجمعية العمومية، ب- المجلس التنفيذي، ج- الإدارة العامة.

تهدف المنظمة إلى مساعدة الدول العربية في تنمية وتطوير أداء القطاع الزراعي إضافة إلى المساهمة في تحقيق التكامل والتنسيق الزراعي في المجالات الإنتاجية والتسويقية وتوفير مستلزمات الإنتاج، وهي تعمل بشكل خاص على تحقيق الأهداف الآتية:

1- تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في القطاع الزراعي وتحسين وسائل وطرق استثمارها على أسس سليمة.

2- تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية.

3- إعداد المشروعات التنفيذية في فروع الزراعة وتنفيذها. والتعاون مع الدول الأعضاء في سبيل تنفيذ المشروعات التي تمولها مؤسسات التمويل الإنمائي.

4- رفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية النباتية منها والحيوانية وبلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية.

5- دراسة المشاكل والمعوقات التي تعترض تطوير القطاع الزراعي والعمل على حلها.

6- عقد المؤتمرات والندوات المتخصصة لمناقشة قضايا التنمية الزراعية العربية وتقديم مقترحات لإيجاد الحلول لمعوقاته.

7- دعم إقامة المشاريع والصناعات الزراعية والمساهمة في تنفيذها والإشراف عليها.

8- النهوض بالمستويات المعيشية للعاملين في القطاع الزراعي.

9- إعداد برامج التنمية البشرية وإقامة الدورات التدريبية في مختلف المجالات الاقتصادية والفنية والاجتماعية.

10- رصد وتحليل المتغيرات الفنية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المنطقة العربية، وكذلك انعكاسات المتغيرات التي تشهدها الساحتين الإقليمية والدولية على الزراعة العربية.

11- تدريب المزارعين على نطاق الدول العربية للحفاظ على التنمية الزراعية المستدامة.

ثالثاً - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك OAPEC):

تأسست منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك(بتاريخ 1968/1/9، وباشرت عملها في عام 1968. وتضم المنظمة في عضويتها الدول العربية التالية: دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة البحرين، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، دولة قطر، دولة الكويت، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، جمهورية مصر العربية. وتتكون أجهزة المنظمة من مجلس وزراء يضم وزراء النفط في الدول الأعضاء والمكتب التنفيذي للمنظمة والأمانة العامة والهيئة القضائية.

الأهداف الرئيسة لمنتظمة أوابك:

الهدف الرئيس للمنظمة هو التعاون فيما بين الدول الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول، وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح الدول

الأعضاء المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة، وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة للمستثمرين في صناعة البترول الأعضاء.

ولتحقيق هذه الأهداف تقوم المنظمة بالإجراءات التالية:

- تنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لأعضائها.
- التوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الدول الأعضاء إلى الحد الذي يمكن المنظمة من ممارسة نشاطها.
- ج- مساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات وإتاحة فرص التدريب والعمل لمواطني الأعضاء في أقطار الأعضاء التي تتوفر فيه إمكانيات ذلك.
- د- تعاون الأعضاء في حل ما تعترضهم من مشكلات في صناعة البترول.
- هـ- الاستفادة من موارد الأعضاء وإمكانياتهم المشتركة في إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاط في صناعة البترول التي يقوم بها جميع الأعضاء أو من يرغب منهم في ذلك.

رابعاً - منظمة العمل العربية:

تأسست منظمة العمل العربية كمنظمة متخصصة في إطار جامعة الدول العربية تعني بشؤون العمل والعمال، في عام 1965. بعد أن وافق المؤتمر الأول لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية العرب الذي عقد في بغداد في 1965/1/12 على الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية. وباشرت عملها بتاريخ 1965/3/21. كما وافق مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الثالث والأربعين بموجب قراره رقم 2102 بتاريخ 1965/3/21 على الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية. وتضم في عضويتها كافة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء: جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية.

وتطبق المنظمة مبدأ التمثيل الثلاثي الذي يقوم على أساس اشتراك أصحاب الأعمال والعمال مع الحكومات في أنشطة المنظمة. وتتكون أجهزة المنظمة من أ - المؤتمر العام. ب- مجلس الإدارة. ج - مكتب العمل العربي.

وتهدف منظمة العمل العربية إلى ما يلي:

- تنسيق الجهود في ميدان العمل والعمال على المستويين العربي والدولي.
- تنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية.
- تقديم المعونة الفنية في ميادين العمل إلى أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول الأعضاء.
- السعي إلى تطوير تشريعات العمل في الدول الأعضاء والعمل على توحيدها.
- العمل على تحسين ظروف وشروط العمل في الدول الأعضاء بما يحقق:
- تامين وسائل السلامة والصحة المهنية وضمان بيئة عمل ملائمة.
- توسيع قاعدة التأمينات الاجتماعية لتشمل الفئات العمالية في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- توفير الخدمات الاجتماعية للعمال وتحسين مستواها.
- تقنين الحد الأدنى للأجور وضمان أجر للعامل يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- تنمية علاقات العمل.
- توفير الحماية اللازمة للمرأة العاملة والإحداث.

خامساً - المنظمة العربية للتنمية الإدارية:

تأسست المنظمة العربية للتنمية الإدارية بموافقة مجلس جامعة الدول العربية على الاتفاقية بقراره رقم 1754 في دور انعقاده الخامس والثلاثين بتاريخ 1961/4/1، وباشرت عملها بتاريخ 1969/1/1. وتتكون أجهزة المنظمـة من المجلس التنفيذي والجمعية العمومية والمديرية العامة وتضم في

عضويتها كافة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء: جمهورية جيبوتي وجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية. والهدف الرئيس للمنظمة الإسهام في تحقيق التنمية الإدارية في الدول العربية بما يخدم قضايا التنمية الشاملة.

وتعمل المنظمة على تحقيق الأهداف التالية:

1- وضع إستراتيجية قومية للتنمية الإدارية في الدول العربية وتطويرها بما ينسجم مع استراتيجيات التنمية القومية الشاملة.
2- تنمية الإنسان العربي وتحرير قدراته الإبداعية لتمكينه من الإسهام في عملية التنمية.
3- إثراء الفكر الإداري العربي والممارسة الإدارية العربية.
4- دراسة ونشر التجارب الإدارية المتميزة المعاصرة.
5- إبراز الدور الهام والفعال للإدارة في تحقيق وتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية.
6- اعتبار التطوير الإداري عملية مستمرة بما يمكن الإدارة العامة من مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الدول العربية.
7- الإسهام في مواجهة التحديات الإدارية العربية القائمة والمستقبلية.
8- الاهتمام بالتنمية الإدارية في الدول العربية الأكثر احتياجاً بما يساعد على تقليص الفجوة التنموية بين الدول العربية.
9- مساعدة الدول العربية، التي تجد صعوبة في استخدام اللغة العربية في الإدارة في جهودها لتعريب المصطلحات والمفاهيم والنماذج الإدارية.

سادساً ـ المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ـ أكساد:

تم تأسيس المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) بتاريخ 1968/9/3 في دمشق بالجمهورية العربية السورية. وهو منظمة عربية متخصصة تعمل ضمن إطار جامعة الدول العربية، بهدف توحيد الجهود القومية لتطوير البحث العلمي الزراعي في المناطق الجافة

وشبه الجافة وتبادل المعلومات والخبرات على نحو يمكن من الاستفادة من ثمار التقدم العلمي ونقل وتطوير وتوطين التقانات الزراعية الحديثة بغية زيادة الإنتاج الزراعي في هذه المناطق.

يشرف على عمل أكساد جمعية عمومية تتألف من وزراء الزراعة العرب الأعضاء في المركز، ومجلس تنفيذي منتخب يتألف من سبعة ممثلين عن سبع دول عربية، ويتوزع العمل فيه على عدة إدارات متخصصة، وهي: إدارة دراسات الأراضي واستعمالات المياه، الدراسات المائية، دراسات الثروة الحيوانية، دراسات الثروة النباتية، الاقتصاد والتخطيط، المالية والإدارية.

تتجسد مهام أكساد في مواجهة التحدي الذي تفرضه البيئات الجافة وشبه الجافة ذات الأنظمة الزراعية الهشة فمن خلال توفير المعطيات العلمية والتطبيقية والتقنيات المتقدمة إنتاجاً واقتباساً وتطويراً بما يمكن من التنفيذ الواسع لمهام التنمية الزراعية والاجتماعية والاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية المتجددة في المناطق الجافة. ويضم المركز في عضويته الدول العربية التالية: المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الصومال الديمقراطية، جمهورية العراق، دولة فلسطين، جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، الجمهورية اللبنانية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية. وتتكون أجهزة المركز من: أ ـ الجمعية العمومية. ب ـ المجلس التنفيذي. ج ـ الإدارة العامة.

يضطلع المركز (أكساد) بمسؤولية كبيرة فيما يتعلق باستنباط أصناف جديدة من الحبوب عالية الإنتاجية تحت أحوال الجفاف وتعميمها، وتوفير المصادر الوراثية الموثوقة من الأشجار المثمرة، والمحاصيل الرعوية، وسلالات الثروة الحيوانية الملائمة للبيئة الجافة العربية، وتحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وترشيد استعمالها، والإدارة السليمة لاستعمالات

المياه المالحة والعادمة والمعالجة في الزراعة، والحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر، وإعادة إحياء المناطق المتصحرة، وإنشاء قواعد معلومات لموارد المياه والأراضي فضلاً عن الثروتين النباتية والحيوانية.

يجري أكساد بحوثه ودراساته واختباراته في محطاته البحثية المنتشرة في سورية وفي مراكز البحوث بالدول العربية، ويربط بين نتائج البحوث والدراسات وبين تطبيقها ونشرها عل نطاق واسع. إن الخيرات المتميزة التي راكمها خلال مسيرته الطويلة والسمعة المرموقة التي حظي بها في الوطن العربي جعلت منه بيت خبرة على المستويين الإقليمي والدولي.

تعمم نتائج البحوث والدراسات من خلال التعاون بين أكساد ومراكز البحوث الزراعية العربية والمنظمات الإقليمية والدولية، وكذلك من خلال المؤتمرات العلمية والدورات التدريبية التي ينظمها في مراكزه التدريبية التي أحدثها، بدءاً من الدورات الجماعية طويلة الأمد إلى فرص التدريب للأفراد، إضافة إلى عقد حلقات عمل وإصدار التقارير والنشرات العلمية المتخصصة. واعتمد أكساد التعاون الفني كإحدى الوسائل الفعالة في تنظيم برامجه وأنشطته من خلال إقامته صلات وروابط وثيقة مع العديد من المنظمات والهيئات العربية والدولية ومراكز البحث العلمي في العديد من دول العالم المتقدم.

يقوم المركز (أكساد) بالبحوث والدراسات والتدريب في المجالات التالية:

- حصر وتقييم إمكانات وخصائص الموارد الطبيعية الزراعية.
- حماية الموارد الطبيعية الزراعية من التدهور والتلوث وتمنيتها وتحديد الأشكال والبدائل المثلى لإعادة تأهيل واستثمار المناطق المتدهورة.
- توليد ونقل وتطويع التقانات الزراعية الملائمة بيئياً والمجدية اقتصادياً والمقبولة اجتماعياً بالتعاون مع مراكز البحث والإرشاد الزراعي في الدول العربية.
- حصر وتقييم الخصائص والاجتماعية والاقتصادية للسكان في المناطق الإنتاجية،

- وتحديد سبل ووسائل رفع كفاءتهم الإنتاجية ومستوى معيشتهم.
- التنمية المتكاملة والمستدامة لمناطق محددة.
- تطوير الكفاءة الإنتاجية للأنواع والسلالات النباتية والحيوانية ومصادر تغذيتها.
- تفعيل دور المرأة الريفية ومشاركتها في عملية التنمية الزراعية.
- رفع كفاءة الكوادر الأطر الفنية الزراعية العربية في مختلف مجالات عمل المركز العربي.
- مراقبة التصحر ومكافحته وإعادة تأهيل المناطق المتصحرة، ومتابعة تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف، والتنسيق مع الدول والمنظمات العربية في هذا المجال.

الأدوار التي تمكنت جامعة الدول العربية القيام به:

تمكنت جامعة الدول العربية على امتداد تاريخها من القيام بأدوار أربعة رئيسة:

أ – مساعدة الدول العربية في الحصول على استقلالها ودعم جهود التحرر من الاستعمار، حيث برز دور الجامعة على سبيل المثال في مجال دعم جهود التحرر في دول مثل الجزائر، وسلطنة عمان، واليمن الجنوبي (قبل وحدة شطري اليمن)، والسودان. ومثل هذا الدور كان هو السبب المباشر في اتساع حجم عضوية الجامعة على ما تقد، لتشمل اثنتين وعشرين دولة عربية على حين لم يتعد عدد الدول الموقعة على الميثاق التأسيسي سبع دول.

ب - المشاركة في حل وتسوية أهم المنازعات العربية - العربية، منها النزاع المصري - السوداني عام 1958، والنزاع المغربي - الجزائري عام 1963، والنزاع اليمنى - اليمنى عام 1987. ويلاحظ أن قدرة الجامعة في هذا المجال قد ارتبطت بدرجة قبول الأطراف المتنازعة لدورها، وهي نقطة تبدو أهميتها على ضوء ما هو معروف من كون سلطة الجامعة لا تعلو فوق سلطات الدول الأعضاء. كما أنشأت الجامعة قوة أمن مؤقتة بمناسبة النزاع الكويتي - العراقي عام 1961، وطورت دبلوماسية مؤتمرات القمة العربية.

ج - تشجيع التعاون العربي - العربي عبر مجموعة المنظمات المتخصصة التي تشكلت على مختلف المستويات داخل إطار الجامعة وخارجه. ففي إطار الجامعة، تم إنشاء منظمات اتسع نشاطها ليشمل مسائل العمالة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والشئون العلمية والثقافية، ووسائل الاتصال والإعلام، ولقد نهضت بعض المنظمات مثل منظمة العمل العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واتحاد إذاعات الدول العربية، والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية، بالتعبير عن تلك الاهتمامات والنشاطات كافة. وخارج إطار الجامعة نشط العمل النقابي العربي بجهد لا يغفل من الجامعة وبتنسيق مستمر بين أجهزتها؛ ومن هنا جاء قيام اتحادات المحامين والأطباء والصحفيين والحقوقيين والعمال العرب... الخ.

د- تمثيل الدول العربية في مختلف المحافل والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ومنظمة الوحدة الإفريقية، والتعاون مع هذه الأخيرة على تكوين طائفة من المؤسسات المشتركة مثل المصرف العربي للتنمية في إفريقيا، والصندوق العربي للقروض، هذا إلى جانب دور الجامعة العربية كطرف في الحوار مع أوروبا في حقبة السبعينيات.

وسواء أكانت الجامعة العربية فكرة عربية صافية وتسعى لتحقيق الوحدة العربية أم كانت فكرة الجامعة العربية إنكليزية الأصل وضعها (إيدن) في محاولة لإجهاض فكرة القومية العربية والوحدة العربية الحقيقية. فالجامعة العربية اليوم حقيقة واقعة، علينا أن نطورها ونحولها إلى هيئة عربية تخدم الوحدة العربية وتسعى لتحقيقها.

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق